الامتيازات الاجنبية

ماضيها — حاضرها — مستقبلها

بقلم الأستاذ محمد أمين حسونه

الاصل فى الامتيازات — الامتيازات فى مصر — مقارنتها بتركيا — تفاقم الحالة فى مصر — مساوىء النظام الحالى — مايعوق تقدمنا الاقتصادى — جهودنا فى مكافحتها.

---

(١) فى بحث لغير واحد من كبار العلماء المشتغلين بالفقه والتشريع أن الأصل فى الامتيازات الأجنبية هى الشريعة المحمدية السمحاء التى تنص على أنه يسمح للاجانب بتركهم إلى قضائهم للفصل فى منازعاتهم الطائفية ، و بدليل قوله عز وجل « فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم »

ولفظة الامتيازات Capitulations مأخوذة من كلمة « كابوت » أى الرءوس أو الفصول الذي كان العهد الاسرائيلى القديم ينقسم إليها ، وفي معنى آخر « الخضوع والتسليم بالأمر »

والامتيازات فى حد ذاتها ، بقية من بقايا العصر الاسلامي الأول ، حين كانت كل أمة من الأمم الأجنبية تطلب ضماناً لرعاياها فى شكل امتياز يمنح لهم و يخول لهم حق الاقامة فى البلدان التى يرغبونها ، مع عدم التعرض لهم بسوء ، وحمايتهم من الأشرار ، ولا يخفى أن ذلك كان ضرورة للاتصال بهم لمصلحة التجارة

و يعزو البعض إلى أن نظام الامتيازات الحالى أصله تركيا ، على أن التاريخ يذكر لنا بعض معاهدات أبرمت فى شكل امتيازات بين كل من: السلطان صلاح الدين الأيوبى ، وجمهورية بيزا فى ٢٥ سبتمبر سنة ١١٧٣ ، إذ جاء فيها يلى « جاءنا مندوب بيزا فاتضح لنا أن

مصادر هذا البحث ومراجعه :

١ — كلوت بك — لمحة فى تاريخ مصر
٢ — تقارير نوبار باشا
٣ — مركز مصر الاقتصادي
٤ — انجلترا فى مصر لاورد كرومر
٥ — الياس الأيوبى — مصر فى عهد الخديوى اسماعيل
٦ — مذكرات باريسى بالقاهرة
٧ — مجموعة مجلة كلية الحقوق

البريين راغبون فى ولائنا وإطاعة أوامرنا ، والمجيء إلى ممالكنا ، وقد سمحنا لهم بالدخول مراعاة لمصلحة التجار الذين يجيئون إلى بلادنا ويحضرون معهم أصناف السلع والبضائع ويؤدون عليها الرسوم »

وفى سنة ٤٤٨ هجرية عقدت معاهدة بين كل من: السلطان أبي النصر وجمهورية فلورنسا، وفى سنة ٩٠١ هجرية عقدت معاهدة بين كل من: السلطان قايتباى، وجماعة الفرنسيين من أهالى فلورنسا ، ثم اتفاقهم أيضاً مع السلطان قانصوه الغورى سنة ٩١٠ هجرية حينما أنشأوا قنصلية لهم بمدينة الاسكندرية .

أما الامتيازات فى تركيا ، فقد بدأت سنة ١٥٣٠ ميلادية حينما منح السلطان سليمان القانونى فرانسوا الأول ملك فرنسا امتيازاً لرعاياها فى تركيا ، ثم امتيازاً آخر إلى كل من: ملك انجلترا واسكتلندا ، ثم إلى بقية الدول المسيحية .

وكانت هذه المعاهدات التى تعطى فى شكل امتيازات تنتهى بموت صاحبها ، إلا أنه صدر فى سنة ١٧٤٠ قانون مقتضاه أن الامتيازات تبقى بصفة مستديمة ، وأنها لا تسرى على الدولة العلية وحدها فحسب ، بل على جميع الولايات التابعة لها

وهذه الامتيازات التى كانت عبارة عن منح يمنحها السلطان بصفة مؤقتة ، كان الغرض منها تأمين التجارة والبحارة والرحالة على أرواحهم وأموالهم ، وحضهم على الهجرة لنشر التجارة فتنتعش الحياة الاقتصادية

(٢) وجاء السلطان سليم إلى مصر ، وأراد اجتذاب الأجانب إلى ربوعها لينقلوا اليها ألوان الحضارة الاوربية ، وليروجوا تجارتها فيسود فيها الرخاء ، فأصدر بلاغاً إلى قناصل الدول فى الاستانة جاء به : أن جميع المعاهدات التى أبرمت مع تركيا يسرى مفعولها فى مصر ، وأن للاجنبى حق الاقامة والتمتع بنفس الامتيازات الممنوحة اليه فى حدود الدولة العلية ، بل وأكثر

وكان من المقتضيات الطبيعية لهذه المزايا تعيين قناصل اتسعت سلطتهم تدريجياً ، وبمرور الزمن صارت الفئات الصغيرة من التجار جاليات مقيمة تتمتع بالاعفاء التام تقريباً من تشريع الدولة وضرائبها ، وتتكون منها دويلات داخل الدولة مما يتنافى وسيادة الدولة المستقلة ، ويقيم سداً منيعاً فى سبيل تقدمها وإدخال تشريع جديد إلى قوانينها

وقد يرجع السبب الأساسى إلى تمتع هذه الكثرة الهائلة من الأجانب ، الى أنهم ينشرون روح التعليم فى أوساطها ، وينقلون اليها ألوان الحضارة ، ويروجون سلعها ومحصولاتها ، ويستخدمون أموالهم فى إنشاء الشركات والمشروعات النافعة بين ربوعها ، فاذا نظرنا إلى العصر الحاضر

حق لنا أن نتساءل : هل يؤدى الأجانب إلى مصر اليوم هذه الخدمة حقاً حتى يحق لهم اكتساب هذه المزايا التى ترفعهم عن الوطنى ؟

إن أكثرهم يأتى إلى بلادنا لا يملك شروى نقير ، يقصدونها لغرض الارتزاق والانتفاع منها ، وليجنوا ثمراتها وخيراتها دون أية خدمة يؤدونها ، حتى صارت مصر لهم كالبقرة الحلوب ، نحن نطعمها ونسهر على راحتها وهم يأخذون لبنها وخيرها

بل إن البعض من الأجانب ينشرون فى البلاد الفساد ، ويرتكبون أفظع الشرور والآثام ، يتاجرون فى المحظورات والمخدرات وفى الرقيق الأبيض ، ويستعين بهم بعض الأشرار — من الوطنيين — على ارتكاب الجرائم ، واقتراف الموبقات وتهريب البضائع ، دون خشية من القانون الذى لا يملك لمطة لتأديبهم وردعهم .

وقد ظلت الامتيازات فى مصر على ما هى عليه إلى أن تسلم زمامها « محمد على » فكان لزاما عليه أن يبقيها كما هى لسببين :

١ — أنه تعهد للباب العالى بمحافظته على جميع التعهدات التى ارتبطت بها تركيا مع بقية الدول إذ جاء فى فرمان ولايته سنة ١٨٤١ « بأن عليه احترام جميع المعاهدات ، التى أبرمت والتى ستبرم بين الحكومة العثمانية والدول المتحابة » .

٢ — تشجيعه للتجارة ، فقد تسلم زمام مصر وعدد سكانها لا يزيدون عن ٢ مليون نسمة وتجارتها الخارجية نحو ٥٧٧٠٠٠ جنيه ، إذ أن مصر كانت تئن فى ذاك الحين من حكم المماليك وإرهاقهم إياها بمختلف الضرائب .

وقد كان « محمد على » يكرم وفادة الأجانب ، ويعمل على راحتهم جهد طاقته ، لأنه كان فى أشد الحاجة اليهم فى معاونته على إصلاح حال البلاد وترقية شؤونها الداخلية ، وتنفيذ المشروعات الضخمة التى كان يخرجها شيئاً فشيئاً ... والدليل على ذلك ما جاء باحدى المخطوطات التى كتبها « محمد على » وعثر عليها كلوت بك ونشرها فى كتابه وهى « نوصيكم بعمل ما يلزم كى لا يلحق بحامل هذا حيف ، أو يوجه اليه شتم من الفلاحين ، وأن تبادروا بموافاته بما يحتاج اليه ، وألا يدفع ثمناً عنه إلا السعر الجارى ، وإنى أعتبر أن الخدمات التى ستؤدونها اليه كأنها أديت الينا بالذات » .

كان من جراء ذلك أن الحكام أكرموا الأجانب فوق الحاجة واحترموهم احتراماً لا مزيد عليه ، واستعانوا بهم على قضاء مآربهم وشهواتهم ، ووجد هؤلاء فى مصر مرتعاً خصباً يجنون منه أطيب الثمار ، فزادت سلطتهم وقوى نفوذهم لدرجة أن كانوا يعاملون الوطنيين بسوء واحتقار بكل ما فى الوسع ، وليس أدل على ذلك من قول كلوت بك نفسه « إن فريقا من الأجانب يسلكون مع المصريين مسلك الشدة والقوة ، ويعاملونهم معاملة لا تتفق وروح النظام والمدنية الحاضرة التى

يدعونها و ينتسبون اليها ، وذلك لأنهم يعتبرونهم ككائنات حقيرة مرذولة خارجة عن نطاق النوع البشرى و يرون أنه ليس من الواجب مخاطبتهم بغير لسان الكرباج الذى يحملونه لضرب المكلفين بحمل أمتعتهم وأشيائهم باعتبار أنهم دواب يسامون سوء العذاب».

و تفاقمت الحال بعد ذلك تفاقماً صار من الصعب إيقاف تياره أو صده ، ذلك أن الأوربيين الذين فى مصر — وكانوا قد كثروا — منحوا لأنفسهم حقوقا فوق ما أجازته الامتيازات، أقدموا على ذلك لعلمهم أنه ليس فى البلاد من يعارضهم أو يمنعهم فيما يأتون ، وما كان ذلك كله إلا من تساهل الخديويين الذين قال عنهم لورد كرومر : « ان الخديويين لحاجة عاجلة منحوا الأوربى كثيراً من الامتيازات لم تصادق عليها معاهدة ، ولو أنهم تنبهوا لما حدث — نتيجة غفلتهم هذه — لما وسعهم مقاومتها . وعدم الوفاء بما عليهم من الديون دفعهم للنزول عن جانب من حقوقهم السياسية مقابل تنازل وقتى ، فصار الأوربى فى مصر صاحب الامتياز أكثر منه امتيازاً فى تركيا، فنشأ عن ذلك أن الجانب من الممتلكات التركية أصبحت فى السنوات الأخيرة تحت مراقبة دولية أوربية، فأضحت الامتيازات أقل ما يكون ضرورة، وبلغ من سوئها أن عطلت تقدم البلاد ، فدرجة الامتيازات أعلى ما تكون ، وشرها أكثر ظهوراً فى مصر من أى بلد من بلدان السلطان » .

(٣) فهذه الفوارق التى ظهرت فى مصر عنها فى أى بلد من بلدان السلطان — كما يقول كرومر نفسه — انحصرت فى المخالفات والجنح والجنايات والدعاوى المدنية والتجارية وحق الامتلاك والعقار .

فالجنح والجنايات التى كان يرتكبها الأجانب فى تركيا كانت خاضعة للسلطة الأهلية وحدها خارجة عن سلطة القناصل ، على حين نجد فى مصر أن الأجنبى الذى يرتكب — ولو مخالفة بسيطة — فانه كان يسلم إلى القنصل التابع له للفصل فى أمر دعواه، ولا يخفى أن لكل بلد نظاما ولوائح داخلية خاصة تختلف تمام الاختلاف عن الأخرى .

والجريمة التى يرتكبها الأجنبى فى مصر . فانه يرسل إلى بلاده ليحاكم هناك بمقتضى قانونها، الأمر الذى من شأنه كثيراً ما يطلق سراح المجرمين والسفاكين، نظراً إلى أنه من المتعذر إحضار شهود للقضية، ولأن القضاة والمحلفين غير ملمين بظروف الجريمة تماما ، وقد وضحت مساوئ هذا النظام تماما فى حادثة قتل رجل ثرى عظيم فى القاهرة — مسيو شيكوريل — كان اثنان من المجرمين فيها أجنبيين والثالث مصريا ، فقد حكم على المصرى بالاعدام ولكن تنفيذ العقوبة ظل معلقا شهوراً عدة فى حين كان الأجنبيان يستأنفان حكم المحكمة القنصلية فى بلديهم ، لأنه كان من الضرورى جداً إرجاء تنفيذ الحكم على المصرى الى أن يصدر الحكم النهائى على زميليه ، ولما كانت قوانين بلديهما لا تسمح بعقوبة الاعدام فقد حكم عليهما بالاشغال

الشاقة... وقد أثار هذا الاختلاف فى الحكم على مجرمين اشتركا فى جريمة واحدة — استياء شديداً من كافة الطبقات الرشيدة فى مصر.

والدعاوى المدنية التى تتجاوز الأربعين جنيها، فهذه كانت من اختصاص محكمة الباب العالى، ولما كان من المتعذر على الفرد الذهاب الى الآستانة نظراً الى شقة المسافة، وكثرة المصاريف التى كثيراً ما ترتى على قيمة الدعوى، فقد سمح لهم برفعها أمام محكمة الخصم، ولا يخفى أن القنصل كثيراً ما كان ينتصر لابن وطنه على المصرى، واذا حدث وحكم بشىء فقد كان تنفيذ هذا من الصعوبة بمكان.

أما المواد العقارية فنرى أن تركيا قد سمحت للاجانب بامتلاك العقارات فى بلادها تحت بعض التحفظات، ومع دفع الضرائب عنها، على حين انعكس الامر فى مصر، فقد رفض الاجانب فى زمن سعيد باشا دفع الضرائب، بدليل ما جاء فى أحد تقارير نوبار باشا: «منذ أربعين سنة، والاوربى يتمتع بحق الملكية العقارية فى مصر، ومن المفروض أنه يمتلكها طبقا لقوانين البلاد، أما فى الواقع فانه يمتنع بحجة كون الامتيازات تحمى الاوروبيين من دفع الضرائب اذا كان مالكا لمنزل أو لأرض زراعية، وعند ما يتداخل القنصل تكون النتيجة عدم الدفع فى كل الاحوال». وقال فى موضع آخر: «لقد صارت مصر دولة لا يمكن للوطنى فيها أن يجد العدالة سواء أكان مدعياً أو مدعى عليه، ويعتبر نفسه سعيداً اذا هو لم يترك لمستأجر الاجنبى غير منزله ...»

أما سلطان مصر وهيبة حكومتها فقد زالت تماما، وساعد على ذلك بعض الحكام، وقد طلب سعيد باشا من القناصل الاجتماع بهيئة مؤتمر وإقرار تنفيذ بعض القوانين الجنائية، ففشل المؤتمر.

(٤) أثرت هذه الحالة تأثيرا سيئاً فى سير البلاد وتقدمها الاقتصادى حتى ضج الجميع بالشكوى وتعطلت أعمال الناس وهضم حق المصرى وصار لزاماً على الاجنبى صاحب الامتياز أن يتنازل قليلا عن بعضها حتى ترجع البلاد إلى حالتها الطبيعية وتتخلص من المؤثرات المصطنعة التى فرضت عليها ظلما وعدوانا.

ظهر «اسماعيل» فى الافق يحمل بساعده القوى معول الهدم، يريد أن يقوض به أركان هذه الامتيازات، فانتهز فرصة وجوده بفرنسا لحضور المعرض الذى مثلت فيه مصر هناك، فعاوض الامبراطور نابليون الثالث ليساعده على إلغائها، ولكن السلطان عبد العزيز — وقد كان بفرنسا ذياك الوقت — وقف له بالمرصاد، وعارض فى أمر الغائها أشد المعارضة، لئلا تتخذ مصر من الغائها ذريعة لاعلان استقلالها وانفصالها عن بلاد السلطان!!

أعيت «اسماعيل» الحيل فكلف وزيره الداهية «نوبار» بايجاد حل لهذه المشكلة التى تفاقم

خطرها ، فاقترح عليه انشاء محكمتين للتجارة : الأولى بمدينة القاهرة ، والثانية بالاسكندرية وفعلا أنشئتا ، وكانتا مختصتين بالنظر فى القضايا التجارية المرفوعة من الأجانب على الاهالي وبالعكس ، وكان رؤساؤها من الأجانب ، إلا أنهما لم تأتيا بالفائدة المرجوة من إقامتهما العدل والمساواة ، فرأى « اسماعيل » ثاقب فكره أن تنشأ فى البلاد محاكم دولية يكون من اختصاصها النظر في الجرائم والجنح والمواد العقارية والتجارية التى تنشأ بين الاجانب والوطنيين ، فسافر نوبار خصيصاً لهذه المهمة إلى لندن وباريس والأستانة ، وعقد المؤتمرات رجاء أن يوفق إلى إيجاد حل لذلك ، ووافقت الدول جميعاً ما عدا فرنسا التى عارضت فى أن تكون سلطة هذه المحاكم الفصل فى الجنايات .

وفى ٥ يناير سنة ١٨٧٠ عقد مؤتمر دولى بالقاهرة للنظر فى أمر الامتيازات وانشاء محاكم مختلطة ، وانتهى المؤتمر من أعماله بعد أن وافق على ذلك ، وافتتحت هذ المحاكم باحتفال رسمى كبير فى سنة ١٨٧٦ . وتختص هذه المحاكم الآن بالنظر فى القضايا المدنية والتجارية والدعاوى الخاصة بالملكية العقارية ، ولها اختصاص محدود فى المسائل الجنائية : كالافلاس ، والاختلاس ، ومخالفة لوائح البوليس . وللجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة حق تطبيق القوانين الجديدة على الاجانب ، ولا شك أن نجاح هذه المحاكم ونزاهتها من أبرز الجهود فى تاريخ مصر الحديث ، مما رفع شأن العدالة فى البلاد وبسط بعض سلطتها .

(٥) ذكرنا أن هذه الامتيازات عقدت فى جو يختلف تمام الاختلاف عن جو العصر الحاضر ، فوجودها الآن ظلم بين على المصريين ... فكثيراً ما تثير الامتيازات حقد الوطنى على الاجنبى وتحمله ضغينة لا مبرر لها ، لأنه يمتاز عنه فى كافة الحقوق المدنية والجنائية والتجارية ، وقد سبق أن شرحنا ظروف جريمة يشترك فيها وطنى وأجنبى ، وكيف أن الاول يحاكم بمقتضى قانون بلاده الذى يكون عادة صارما ورادعا لأمثاله ، وكيف أن الثانى يذهب إلى بلاده ليحاكم بمقتضى قانونها ، وقد يبرأ وقد يعود ثانية إلينا تحت شخصية غامضة لمعاودة إجرامه .

وإن فى سير هذا التشريع وبمثل هذه الصورة الشاذة ما يؤلم المصريين كثيراً إذ أن فيه عدم الثقة بهم وبقضائهم الاهلى الذى يشهد فيه دروزاس بقوله « إن الذين يعرفون الشباب المصرى لا يجهلون أنه يستطيع أن يمد المحاكم بقضاة عادلين متعلمين ، لا يظلمون انسانا ولا يجورون على أجنبى بدافع كراهتهم لجنسية أو تعصبهم الدينى »

وان من أكبر العقبات التى تمنع البوليس المصرى من تنفيذ رغباته وتأدية واجبه على أكمل وجه ، أنه لا يستطيع دخول منزل أجنبى بدون ترخيص من القنصلية التابع لها ، وفى هذا ما يستخدم لحماية المجرمين ، إذ أن القنصلية تغلق أبوابها فى أيام الاعياد والآحاد ، وقد يمتنع قواص القنصلية أحيانا عن الذهاب لمرافقة البوليس المصرى خاصة بعد الغروب ، وقد يفاجأ البوليس

المصرى بادعاء أحد الاجانب أنه ليس رعية فتظل مسألته معلقة للفصل فى أمر جنسيته أولا ، وهذا نظام عقيم يشل جهود البوليس والأمن العام .

ومسألة اعفاء الاجانب من التشريع المصرى عقبة لايستهان بها ، خاصة فى مكافحة جرائم المواد المخدرة ، وقد حدث فى مارس سنة ١٩٢٥ أن سنت الحكومة المصرية — بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة — قانوناً لمحاربة تجارة المخدرات ، و بمقتضى هذا القانون اعتبر ان ما يرتكبه الوطنى يعد جنحة يعاقب عليها بالشدة ، أما ما يرتكبه الأجنبى فهو مخالفة بسيطة لا تتعدى الحبس البسيط وغرامة جنيه واحد ، ولهذا السبب تقدمت الحكومة المصرية باقتراحات عدة لتجاوز اختصاص المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالجرائم ، ولا يزال هذا الاعفاء تاما ماعدا : الرسوم الجمركية وضريبة العقار ورسوم بلدية الاسكندرية ، وأخيراً ضريبة الخفر التى ظلت المفاوضات جارية بشأنها بين الحكومة المصرية والدول زهاء عامين .

(٦) فهذا النظام الشاذ الذى تنفرد به مصر اليوم قد أصبح نظاماً بالياً عتيقاً لايتفق وروح المدنية المنتشرة التى تتطلب المساواة ، وهو كما قال عنه كرومر نفسه : « قد أصبح نظاما عتيقاً مضى زمانه وانقضى أوانه ، وبات حائلا دون تقدم البلاد الصحيح ومعرقلا لأعمال الحكومة » ... هذا فضلا عن أنه اليوم عقبة كؤود فى سبيل تقدم البلاد الاقتصادى ، وشل حركة مواردها المالية ، وموقف لدولاب أعمالها . وانه العقبة الوحيدة التى تقف فى سبيل المشرع الذى يريد ان يضع للدولة ميزانية تكفل العدل والمساواة ، وتأتى بدخل كبير يسد النقص الذى تحدثه المشروعات والاصلاحات التى تتطلبها البلاد ... واذا بحثنا عن أهم الأسباب التى تدعو الى ذلك وجدناها تنحصر فيما يلى :

١ — امتناع الأجانب عن دفع الضرائب ، ولا يخفى أن الدولة فقيرة و إيرادات خزينتها محدودة ، فامتناعهم عن ذلك يوقف الاصلاحات المطلوبة لها ... ثم إن الضرائب التى تجمع ترى أكثرها يصرف على الأحياء الأوربية التى يسكنها الأجنبى لتجميلها و نظافتها قبل أن تصرف على الأحياء الوطنية .

٢ — ضريبة الدخل ، كفرض ضريبة على العزوبة والميراث و إيراد الأغنياء والضرائب التجارية على الكمبيالات والشيكات والسندات والأسهم وما شابه ذلك ، وفرض ضرائب على الملاهى والمسارح ، لتعذر تطبيق هذه اللوائح على الأجانب ، ومن الظلم البين تحميل المصريين وحدهم دفعها .

٣ — مقاضاة التاجر الوطنى للأجنبى ونيله حقه بعد جهد ومشقة ، لتذرع الثانى بالمحاكم المختلطة التى كثيراً ما تبعد عن بلدته ومركز أعماله .

٤ — ان كل ضريبة جديدة يراد فرضها لا بد وأن تنال موافقة الدول التى لرعاياها

امتيازات فى مصر ، فاذا امتنعت واحدة منها على الموافقة صعب التنفيذ ، وقد حدث فى سنة ١٩٠٩ م أنه لما تحسنت حالة المجارى فى القاهرة رؤى وضع ضريبة صغيرة على أصحاب العقارات الذين استفادوا منها ، فماطلت الحكومة البرتغالية فى ذلك نحو ستة شهور ، وأخيراً جاء جوابها هذا بها لا توافق لا بشرط ، هو الحصول من الحكومة البريطانية على وعد خاص ببعض الشؤون الاستعمارية فى جنوب إفريقيا ! !

٥ — ليس فى استطاعة الحكومة المصرية تنظيم المتاجر والمصانع والمعامل التى يديرها أو يملكها الأجنبى ، فالتشريع الذى يملكه القانون قاصر لا يخول له الحق فى اكثر من حبس أسبوع أو غرامة جنيه مصرى .

ولا يخفى أن الأجانب هم أصحاب التجارة والصناعة فى البلاد ، وهم يخنقونها بأيديهم ما دامت هناك قيود موضوعة تمنع المشرع المصرى من ايجاد لائحة داخلية للمعامل وتشريع للعمال .

٦ — ان فى فرض ضرائب جديدة ما ينعش الحياة الاقتصادية فى مصر فتكثر الاصلاحات : كانشاء القناطر وطرق الملاحة الجوية والنهرية والبحرية وطرق المواصلات الزراعية ، وأول ما يعود فى ذلك من النفع هو على الاسواق الغربية التى تستورد منها كل المواد الخام والآلات والسيارات والبواخر ونحوها مما يعود عليها بالنفع قبل غيرها .

(٧) إن الدول التى يتمتع رعاياها بامتيازات فى مصر هى : إنجلترا وفرنسا وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة وهولندا وبلجيكا والدانمارك والسويد والنرويج وإسبانيا والبرتغال .

أما روسيا والنمسا والمجر وتركيا ، فقد فقدت امتيازاتها بعد الحرب العظمى ، واستعادت المانيا البعض منها بموجب المعاهدة المصرية الألمانية (١٣ يونيه سنة ١٩٢٥)

وبعد أن أعلن استقلال مصر وأصبحت لها سفارات وقنصليات فى الخارج سعى المرحوم ثروت باشا فى إلغاء هذه الامتيازات التى لا تتفق وجودها وسيادة الدولة المستقلة

ووضع صادق حنين باشا مذكرته القيمة إلى المؤتمر الدولى الاقتصادى الذى عقد بجنيف عن الامتيازات وبالغ ضررها ، موجهاً نظر الدول الى العقبات التي تعترض طريق العدالة المصرية من وجودها ، ورغبة الحكومة المصرية فى تخفيف الضرر الذى يلحقها من وجودها ، وقد وافقه المؤتمرون على طلب تخفيفها .

لقد صارت مصر مملكة مستقلة ذات سيادة لها دستورها وتشريعها النيابى ، لها سفاراتها وقنصلياتها المنبثة فى كافة انحاء العالم ، لها قضاء من أرقى قضاء فى العالم ، وقانونها متخذ عن أحدث القوانين العصرية ، وفى محاكمها قضاة درسوا القانون فى الغرب ، وفيها مشترعون يضارعون أكبر المشترعين العالميين ، وكثر بها عدد المتعلمين ، وأصبحت مصر أرقى بكثير من الدول التى

ألغت الامتيازات الأجنبية بها: كفارس والصين وسيام وجميع الولايات التى كانت تتألف منها الامبراطورية العثمانية ، فوجود هذه الامتيازات بها لما يحط من شأننا ويصغرنا فى عيون بقية الشعوب الاخرى .

لقد أصبحت هذه الامتيازات الآن من أكبر الضربات الموجهة إلى حقوق السيادة المصرية والعزة القومية ، وإنها لصرح مشيد لنفوذ الأجنبي فيها . ونحن ننتظر بفروغ صبر إنهاء المسائل المعلقة بيننا وبين انجلترا لنصل إلى حل موفق فيما يختص بالخلاص من ربقة هذه الامتيازات ؟

محمد أمين حسونه

بكالوريوس فى العلوم التجارية والاقتصادية

الاسراء

(بقية المنشور على الصفحة ١١٠٦)

والليلة ، وقد حدث الناس لما أصبح بما رأى ، فصدقه المسلمون الذين قوى إيمانهم ورجحت عقولهم وأنار البرهان بصائرهم ، وكان أسرعهم فى تصديقه أبو بكر رضى الله عنه ، فلقب من ذلك الوقت بالصديق .

أما المشركون وضعفاء الايمان فقد بهتوا وأمعنوا فى تكذيبه والزراية به ، والحط من قدره وأخذوا يسألون هذا المعصوم أن يصف لهم بيت المقدس — ولم يكن رآه قبل ليلة الاسراء — فجلاه الله له ، فأخذ يصفه لهم أدق وصف وأتمه ، وأخبرهم بآيات أخرى رآها فى طريقه دلت على خزيهم وصدقه ، فعليه من ربنا أفضل الصلاة وأتم السلام .

فجدير بالمسلمين أن يتقربوا إلى الله تعالى فى هذه الليلة المباركة بصنوف البر وأنواع الاحسان وأن يكثروا من الأعمال الصالحات ، إحياء لذكرى إكرام الله عز وجل لنبيه العظيم ، وشكراً لله تعالى على نعمه الكبيرة ؟

محمد البيلاوى